ISSN E: 3006-1466
ISSN P: 3006-1458
CONTEMPORARY JOURNAL OF SOCIAL SCIENCE REVIEW
CJSSR
CONTEMPORARY JOURNAL OF SOCIAL SCIENCE REVIEW
Vol.03 No.03 (2025)

قراءةٌ لغويَّةٌ في كتاب "تأويلِ مُشكلِ القرآن" لابن قتيبةَ رحمه الله
(دراسةُ ثلاثِ آياتٍ من «بابِ دُخولِ بعضِ حروفِ الصِّفَاتِ مكانَ بعضٍ» أُنمُوذَجًا)
(دِرَاسَةٌ تَحْلِيلِيَّةٌ مُقارِنَةٌ)

Dr. HABIB ULLAH HASAN ZAI
Assistant Professor faculty of Islamic studies
AL-KAWTHAR University Karachi

Abstract:

This study analyzes the linguistic method of Ibn Qutaybah in Taʾwīl Mushkil al-Qurʾān by examining selected verses from the section on the substitution of descriptive particles. It clarifies how he addressed linguistic ambiguities and linked grammatical explanations to Qur'anic context.
The research begins by distinguishing key terms—such as mushkil, gharīb, majāz, and wujūh wa-naẓāʾir—based on scholarly usage. Using a comparative analytical approach, it combines theory and application to outline Ibn Qutaybah's exegetical approach and linguistic reasoning
.

Keywords: Mushkil al-Qurʾān, Gharīb, Majāz, Wujūh wa-naẓāʾir, Ibn Qutaybah, Descriptive particles, Prepositions.

يهدف هذا البحث إلى دراسة المنهج اللغوي الذي سلكه ابن قتيبة في كتابه "تأويل مشكل القرآن"، من خلال قراءة تحليلية لمواضع مختارة تمثّل باب "دخول بعض حروف الصفات مكان بعض"، وذلك للكشف عن طبيعة المعالجة التي تناول بها المؤلّف آيات قرآنية من منظور لغوي.

ويتضمّن البحثُ –كتمهيدٍ مستفيضٍ– تمييزًا دقيقًا بين عدد من المصطلحات المتقاربة التي تتكرر في كتب التأويل والبيان وعلوم القرآن، كـ"المشكل"، و"الغريب"، و"المجاز"، و"الوجوه والنظائر"، مع بيان حدود كلٍّ منها في ضوء كلام اللغويين وأهل العلم عموما.

كما يسعى البحث إلى إبراز طريقة ابن قتيبة في ربط التوجيه اللغوي بسياق الخطاب القرآني، واستكشاف أدواته في دفع الإشكال. وقد اعتمدت الدراسة المنهج التحليلي المقارن، فجاءت جامعة بين التأصيل النظري والتطبيق العملي، بما يسهم في توضيح معالم منهج ابن قتيبة في هذا الكتاب، ويعين على فَهم طبيعة تأويله اللغوي.

الكلمات المفتاحية: مشكل القرآن، غريب القرآن، مجاز القرآن، الوجوه والنظائر، ابن قتيبة، حروف الصفات، حروف الجرّ.

المقدمة

الحمد لله الذي أنزل الكتاب بلسان عربي مبين، وجعل الدراسات تتنامى في علومه إلى يوم الدين، ثم الصلاة والسلام على المبعوث رحمة للعالمين؛ أفصح من نطق بالضاد في الخلق أجمعين، وعلى آله وصحبه والتابعين، ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الجزاء الدين.

وبعد؛ فإن عظمة القرآن لا تخفى على أحد؛ وما هذه الدراسات المتكاثرة المتنامية؛ التي تدور في فلكه –بحيث لا يمكن حصرها والإحاطة بها– إلا دليل واضح، وبرهان ساطع على عظيم قدره، ورفيع مكانته؛ ولذا عُنِيَ العلماءُ منذ فجر الإسلام بالقرآن وعلومه؛ فما تكاد تجد عالما من علماء هذه الأمة الشريفة إلا وله مشاركة في أحد هذه العلوم.

ولقد تنافس هؤلاء الأفاضل –رحمهم الله– في التصنيف فيما يتعلق بهذا الكتاب العظيم؛ فنتجَ عن ذلك تأليفٌ ثَرٌّ يَخدِم مَن يرومُ تفسيرَ هذا الكتاب المعجِز.

وهذه المصنَّفاتُ والمؤلَّفاتُ يصعبُ –إذا تحرَّجْنَا أن نقول: يستَحيلُ– حصرُ أفرادها لكثرتِها، ولكن من الممكن حصرُ الموضوعات التي تناولتها كمُشكلِ القرآن، وتفسيرِ غريبه، ومجازِه، وذكرِ الوجوهِ والنظائر ونحوها.

وهذا البحث وإن كان يتعلق أسَاسًا بـ"قراءةٍ لغويَّةٍ في كتاب "تأويلِ مُشكلِ القرآن" لابن قتيبةَ –رحمه الله– لكن من باب نافلة القول تطرَّقتُ للتمييزِ بين مشكل القرآن، وغريبه، ومجازه، ووجوهه ونظائره، وذلك للعلاقة القوية بين هذه الأنواع من التفسير الموضوعي، ولدفعِ الخلطِ الذي يتعرض له بعضُنا في مثل هذه المصطلحات؛ فكانت طبيعة البحث تقتضي أن يتكون من ثلاثة مطالب، وخاتمة، على النحو التالي:

المطلب الأول: الفرق بين كتب تأويل مشكل القرآن، وتفسير غريب القرآن، وكتب مجاز القرآن، وكتب الوجوه والنظائر.

ISSN E: 3006-1466
ISSN P: 3006-1458
CONTEMPORARY JOURNAL OF SOCIAL SCIENCE REVIEW
CJSSR
CONTEMPORARY JOURNAL OF SOCIAL SCIENCE REVIEW
Vol.03 No.03 (2025)

المطلب الثاني: النظائر التي سارت على منوال كتاب "تأويل مشكل القرآن" لابن قتيبة رحمه الله.

المطلب الثالث: دراسة "باب دخول بعض حروف الصفات مكان بعض".

الخاتمة: وفيها أهم ما توصلت إليه من آراء ونتائج؛ من خلال هذا العمل.

والمنهج المتبَّع –في هذا العمل– هو منهج وصفيٌّ تحليليٌّ مقارِنٌ؛ مع الاعتناء بشيء من الجانب التأريخي لكل نوع من أنواع التفسير السابقة.

هذا، وأستعين الله سبحانه في عملي هذا، وأسأله التوفيق والسداد.

المطلب الأول: الفرق بين كتب تأويل مشكل القرآن، وتفسير غريب القرآن، وكتب مجاز القرآن، وكتب الوجوه والنظائر

إن معرفة الفرق بين كتب تأويل مشكل القرآن، وتفسير غريبه، ومجازه، وكتب الوجوه والنظائر تحتاج إلى إفراد كل نوع منها بتعريف مستقل، وتفصيل ذلك فيما يلي:

أولا: كتب تأويل مشكل القرآن:

"مشكل القرآن" مركب إضافي، حيث تركب من كلمتين "مشكل" و "القرآن" أضيفت أولاهما إلى الأخرى؛ فأصبح "مشكل القرآن" مركبا إضافيا.

والمقام يقتضي أن أقتصر على تعريف كلمة "مشكل" لغة واصطلاحا؛ بغية الاختصار، ولأن كلمة "القرآن" تدل على مدلوله بجلاء ووضوح، فلا تحتاج إلى مزيد تعريفٍ، ثم يتبعها الحد اللقبي للمصطلح السابق؛ أعني مصطلح (مشكل القرآن).

تعريف المشكل في اللغة

"المشكل": اسم فاعل من أشكل يُشكِل إشكالًا؛ فهو مُشكِلٌ، وأصلُ الكلمة ما قاله ابن فارس: الشين والكاف واللام، معظم بابه: المماثَلَةُ، تقول هذا شَكْلُ هذا أي: مِثلُه، ومن ذلك يقال أمر مُشْكِلٌ، كما يقال، أمر مُشتَبِهٌ، أي هذا شَابَهَ هذا[1]، ويعني هذا أن كلمة "مُشْكِل" مرادفةٌ لكلمةِ مُتشَابِهٍ عند ابن فارس –رحمه الله–، وإليه ذهب ابنُ قتيبة –رحمه الله– حيث قال: ومثلُ المتشابِهِ: المشكِلُ، وسمي مُشكِلًا، لأنه أَشْكَلَ، أي: دَخَلَ في شَكْلِ غَيرِه، فأشبَهَه وشاكَلَه[2]، وقال أبو بكر بن الأنباريُّ: قوله قد أشْكَلَ عليَّ الأمرُ، معناه: قد اختلَطَ بغيره[3]، ونقل الأزهَرِيُّ: حَرْفٌ مُشْكِلٌ: مُشتَبِهٌ مُلْتَبِسٌ[4].

وقال الجرجاني: المشكل هو الدَّاخل في أشكالِه، أي: في أمثاله وأشباهه، مأخوذ من قولهم أشكل، أيْ: صار ذا شَكْلٍ، كما يقال أحْرَمَ: إذا دخل في الحَرَمِ وصار ذا حُرمَة[5]، وقال الزبيدي: والمشكل كمُحْسِنٍ: الداخل في أشكاله، أي أمثالِه وأشباهِه[6]

ونخلص من هذا كله إلى أن المشكل في اللغة يطلق على: ما اشتبه والتبس لدخوله في أشكاله وأشباهه وأمثاله، وأن معنى الشكل في اللغة يدور حولَ المماثلَةِ والمشابَهَةِ، والاختلاطِ والالتباسِ.

تعريف المشكل في الاصطلاح

إن "المشكل" كلمة تناولها عدد من العلوم؛ فتجد تعريفَها عند الأصوليين والمحدِّثين والمفسرِّين، وقد تباينتْ تعريفاتُهم له، إلا أنهم متفقون تقريبا على بعض الأشياء:

1- المشكل ما دقَّ معناه وغمُضَ مرادُه لقصورٍ في الفهم الإنسانيّ.

2- يمكنُ معرِفَةُ المشكلِ.

3- معرفتُه تتِمُّ عن طريقِ الطَّلَبِ، ثم التَّأمُّلِ بعد الطَّلَبِ.

4- قد يستعان بقرينةٍ أو دليلٍ لتمييزِ الْمُشْكِلِ عن أمثالِه وأشبَاهِه[7].

ويعنيني هنا تعريف المشكل في اصطلاح المفسرين لكون هذه الدراسة متعلقةٌ بأنواع التفسير الموضوعي فمعرفةُ المشكل عند علماء التفسير وعلوم القرآن، يتطلب النظر في النوعين من المؤلفات:

الأول: الكتب المؤلفة في تفسير القرآن الكريم، والثاني الكتب المؤلفة في علوم القرآن؛ ففي الكتب المؤلفة في التفسير، تجد أن هناك نوعين من التأليف:

1- كتبٌ مفردةٌ في مشكلِ القرآنِ ومُوهِمِ التَّعارُضِ بين آياته.

2- كتبٌ عامَّةٌ جُلُّ اهتمامِها هو التفسير، إلا أنَّ مؤلفيها ربما تطرَّقُوا لحلِّ بعض مُشكلاتِ القرآن.

فمن الأول كتاب "تأويل مشكل القرآن" لابن قتيبة، وكتاب "حل مشكلات القرآن" لابن فورك، وكتاب "درة الترتيل، وغرة التأويل" للخطيب الإسكافي وكتاب "دفع إيهام الاضطراب عن آي الكتاب" للشَّنقِيطي[8].

ISSN E: 3006-1466
ISSN P: 3006-1458
CONTEMPORARY JOURNAL OF SOCIAL SCIENCE REVIEW
CJSSR
CONTEMPORARY JOURNAL OF SOCIAL SCIENCE REVIEW
Vol.03 No.03 (2025)

ومن أشهر الذين عُنُوا بحلّ بعض مشكلات القرآن في مؤلفاتهم التفسيرية: القاضي ابنُ عطيَّة في كتابه "المحرر الوجيز"، وأبو عبد الله القرطبي في كتابه "الجامع لأحكام القرآن" والخازن في كتابه "لباب التأويل في معاني التنزيل" والآلوسي في كتابه "روح المعاني" وفي تلك الكتب، لم يتطرق أحد لتعريف المشكل، إلا أن مقتضى صنيعهم يدل على أن مصطلح المشكل عندهم عام يشمل كل إشكال يطرأ على الآية، سواء كان في اللفظ أم في المعنى، أو كان لتوهم التعارض أو توهم إشكال في اللغة، أو غير ذلك[9].

وأمّا كُتبُ علومِ القرآنِ فقد أفرد بعضُ مؤلفيها أبوابًا خاصةً لمشكلِ القرآن، تناولوا فيها تعريفَ المشكل، وموهِمَ التناقض بين آيِ القرآن، ومن أبرزِ من اعتنى بذلك: الزرْكَشِيُّ في كتابه "البرهان في علوم القرآن"، والسيوطيُّ في كتابه "الإتقان في علوم القرآن"، وابنُ عقيلةَ المكيُّ في كتابه "الزيادة والإحسان في علوم القرآن"، قال الزركشيُّ في النوعِ الخامسِ والثلاثين: معرفةُ موهِمِ المختلف، ثم عرّف هذا النوع، فقال: وهو ما يُوهِمُ التعارُضَ بين آياتِه[10].

ويُلاحَظُ اقتصارُ الزركشيِّ على نوعٍ واحدٍ من أنواعِ مشكلِ القرآن، وهو ما يُوهِمُ التعارضَ بين آياتِه، وقد ذكر نوعًا آخر في فصلٍ مستقل، وهو موهِمُ التعارُضِ بين القرآنِ والسنّة، وفي النوعِ السادسِ والثلاثين جعل خفاءَ اللفظِ من المشكل، وأدخله في نوعِ المتشابه، والذي يعدّه من المشكل[11].

وأمّا السيوطيُّ في "الإتقان"، فقد أفاد من الزركشي، وزاد عليه، حيث قال: النوعُ الثامنُ والأربعون: في معرفةِ مشكله، وموهِمِ الاختلافِ والتناقض[12].

وظاهرُ صنيعه أن المشكلَ مُغايرٌ لموهِمِ الاختلافِ والتناقض، لكنَّ هذا الظاهرَ غيرُ مرادٍ منه قطعًا، بل مرادُه أن موهِمَ الاختلافِ والتناقضِ هو المشكلُ بعينه، يدلُّ على ذلك ما سَطَره في كتابه "معترك الأقران"، فإنّه قال: الوجهُ السابعُ من وجوهِ إعجازِه ورودُ مشكلِه، حتى يُوهِمَ التعارضَ بين الآيات[13].

وأمّا ابنُ عقيلةَ فقد فرّق بين المشكلِ وموهِمِ التناقض؛ فالمشكلُ عنده هو ما خفيَ معناه من الآيات، وموهِمُ التناقض هو ما جاء من آياتٍ يُعارضُ بعضُها بعضًا. قال ابنُ عقيلة في تعريفِ المشكل: هو ما أُشكل معناه على السامع، ولم يصلْ إلى إدراكِه إلا بدليلٍ آخر[14]، وقال بعد أن أورد كلامَ السيوطي في "الإتقان": قلتُ: تقدّم تعريفُ المشكل، وأنه هو الذي أُشكل معناه، فلم يتبيّن حتى بُيّن، وليس هذا النوعُ من ذلك، بل هذا النوعُ آياتٌ يُعارضُ بعضُها بعضًا، وكلامُ اللهِ تعالى مُنَزَّهٌ عن ذلك [15].

ومن مجموعِ ما سبق، يتبيّن أن علماءَ التفسير وعلومَ القرآن يطلقون المشكلَ، ويعنون به الآياتِ التي يُوهِمُ ظاهرُها التعارضَ فيما بينها، أو الآياتِ التي يُوهِمُ ظاهرُها معارضةَ حديثٍ نبوي، أو الآياتِ التي في معناها خفاءٌ وغموض، لا يُدركُ إلا بدليلٍ آخر. وربّما أطلقوا المشكلَ على الآياتِ أو القراءاتِ التي خالفت قاعدةً لغويةً من نحوٍ أو تصريفٍ أو إعراب[16].

تعريف مشكل القرآن:

يُستخلصُ مما سبق أن مشكلَ القرآنِ مصطلحٌ يُطلقُ على الآياتِ القرآنية التي يُوهِمُ ظاهرُها معارضةَ نصٍّ آخرَ من آياتٍ قرآنية أو حديثٍ نبويٍّ ثابت، أو يُوهِمُ ظاهرُها معارضةَ مُعتَبَرٍ من إجماعٍ أو قياسٍ أو قاعدةٍ شرعيةٍ كليّةٍ ثابتة، أو أصلٍ لغويٍّ، أو حقيقةٍ علمية، أو حِسٍّ أو معقول، على أنه لم يُفرد بالدراسةِ والتصنيف الآياتُ أو الأحاديثُ التي يُوهِمُ ظاهرُها معارضةَ أصلٍ لغوي، أو حقيقةٍ علميةٍ ثابتة، أو حِسٍّ أو معقول، وهذا الموضوعُ جديرٌ بالدراسة، وهو مُكمّلٌ لما أُلِّفَ قديمًا وحديثًا حول مشكلِ القرآنِ والحديث[17].

المقصود بكتب تأويل مشكل القرآن:

وبناءً على ما سبق أقول: كتبُ تأويلِ مشكلِ القرآن هي التي تتناولُ الآياتِ المشكلةَ من دونِ تفسيرٍ غريبِه غالبًا، التي تحتاجُ إلى تأويلِها لدخولِها في أشكالِ غيرِها، فأشبهتْها وشاكلتْها، فغَمُضَتْ.

وهذه الكتبُ تتناولُ أيضًا الشكوكَ التي تُثارُ حول القرآنِ الكريم، والمطاعنَ التي تُوجَّهُ نحوَه، وتَعمَلُ على دحضِها بالحججِ والبراهينِ والأمثال، وبلُغاتِ العرب.

وسأتطرّقُ في المطلبِ الثاني من هذا العملِ للمؤلفاتِ التي أُفرِدَتْ في هذا الموضوع، مع عنايةٍ خاصةٍ بكتابِ ابنِ قتيبةَ رحمه الله، وذِكرِ من سار على منوالِه.

ثانيًا: كتب تفسير غريب القرآن

إنّ معرفةَ هذا النوعِ من كُتبِ التفسيرِ يحتاجُ إلى شرحِ كلمةِ "الغريب" لغةً، وبيانِ ما تعنيه هذه الكلمةُ في اصطلاحِ المفسّرين، وتعيينِ المادةِ التي تَحْويها هذه الكتب، فدونكم التفصيلَ:

الغريبُ لغةً: قال في كتاب "العين": الغريبُ الغامضُ من الكلام[18].

ISSN E: 3006-1466
ISSN P: 3006-1458
CONTEMPORARY JOURNAL OF SOCIAL SCIENCE REVIEW
CJSSR
CONTEMPORARY JOURNAL OF SOCIAL SCIENCE REVIEW
Vol.03 No.03 (2025)

وأصلُ الكلمةِ يرجعُ إلى كلِّ متباعد[19]، والبعدُ هو الذي يُورثُ الغموض، يُقال: رجلٌ غريبٌ لِبُعدِه عن وطنِه، ونحن من استغربناه، وإلا فإنه قد يكونُ مشهورًا عند قومِه، وكذلك الكلامُ الغريبُ إنما هو لبعدِه عن فَهمِ السامع، فلذلك صار غامضًا عليه، فاستغربه[20].

قال الإمامُ الخطّابيُّ رحمه الله: الغريبُ من الكلام إنما هو الغامضُ البعيدُ عن الفهم، كما أنّ الغريبَ من الناس إنما هو البعيدُ عن الوطن، المنقطعُ عن الأهل[21].

وهذا يعني أنّ مدلولَ مادةِ "غَرَبَ" فيه معنى البُعد، فالغامضُ من الكلام يكون بعيدًا عن الفَهمِ والإدراك[22].

تعريف الغريب اصطلاحًا:

إنّ كلمة "غريب" كأختِها، أعني كلمة "مشكل"، يختلفُ تعريفُها اصطلاحًا بحسب من اصطلحوا عليها، فهناك غريبُ الحديث سندًا أو متنًا، وغريبُ الشعرِ واللغةِ، وغيرُ ذلك.

والذي يعنيني في هذا البحثِ هو غريبُ القرآن الكريم بحسب ما اصطلح عليه أهلُ التفسير؛ فلقد عرّف العلماءُ غريبَ القرآنِ الكريم بتعريفاتٍ عديدةٍ مختلفة، ولعل أكثرَها اختصارًا، وأقربَها فَهمًا تعريفُ الإمامِ الزركشيِّ رحمه الله، حيث قال: هو معرفةُ المدلول[23].

وعرّفه الدكتورُ مساعد الطيار، قائلًا: ولا يقتصرُ غريبُ القرآن على هذا المعنى اللغوي، بل هو أوسعُ من ذلك في اصطلاحِ كُتبِ غريبِ القرآن، إذ يُرادُ به تفسيرُ ألفاظِ القرآن تفسيرًا لغويًّا، وقد يكونُ هذا التفسيرُ مدعومًا بالشواهدِ العربية، وقد يكونُ مجردًا من الشواهد، وهو الأكثر[24].

المقصود بكتب غريب القرآن الكريم:

لكلمة "الغريب" – وإن دلّت في اللغة على البُعدِ والغموضِ والوحشيةِ من الكلام – مدلولٌ خاصٌّ إذا أُضيفتْ إلى كتابِ الله؛ فللإمامِ الرافعيِّ رحمه الله كلامٌ جميلٌ في هذا، حيث قال: في القرآن الكريم ألفاظٌ اصطُلِحَ على تسميتِها بالغرائب، وليس المرادُ بغرابتِها أنّها مُنكرةٌ أو نافرةٌ أو شاذة؛ فإنّ القرآنَ مُنزّهٌ عن هذا جميعِه، وإنما اللفظةُ الغريبةُ هنا هي التي تكون حسنةً، وإنما مستغرَبةٌ في التأويل، بحيث لا يتساوى في العلمِ بها أهلُها وسائرُ الناس[25].

وفيه يقول الإمامُ أبو حيّان – رحمه الله –: لغاتُ القرآنِ العزيزِ على قسمين: قسمٌ يكاد يشتركُ في فَهمِ معناه عامّةُ المستعربةِ وخاصّتُهم، كمدلولِ السماءِ والأرضِ، وفوقَ وتحتَ، وقسمٌ يختصُّ بمعرفتِه من له اطّلاعٌ وتبحّرٌ في اللغةِ العربية، وهو الذي صنّف أكثرُ الناسِ فيه، وسمّوه "غريبَ القرآن"[26].

والكُتبُ التي تُفسّر غريبَ القرآنِ الكريم تُسمّى: كُتبَ تفسيرِ غريبِ القرآن، وغريبُ القرآن جزءٌ من (معاني القرآن) لا ينفكُّ عنه؛ لأنّه لا يمكنُ بيانُ المعنى دون معرفةِ مدلولِ الألفاظ.

وبهذا تكون كتبُ غريبِ القرآن – وإن استقلّتْ بالتأليف – جزءًا من علمِ معاني القرآن[27].

المؤلفات في غريب القرآن:

لم يظهر كتابٌ مجردٌ لغريبِ القرآنِ في عهدِ الصحابةِ والتابعين، وإنّما ظهر في عهدِ أتباعِ التابعين، وقد نَسَب بعضُ الباحثين الذين ذكروا كتبَ غريبِ القرآن كتابةً في غريبِ القرآنِ لابنِ عباسٍ رضي الله عنهما، وهذه الكتاباتُ ليست من صنعِه، بل من صُنعِ من جاء بعده[28].

وهذا لا ينفي أن هذا الاتجاهَ من أقدمِ الاتجاهاتِ التي وُجدت في التفسير، فقد دُوّنَ في هذا المجالِ قديمًا، وقد تنوّعت تسمياتُ المؤلفينَ لكتبهم؛ فمنهم من سمّى كتابَه "غريبَ القرآن"، ومنهم من سماه "تفسيرَ غريبِ القرآن"، أو "العمدةَ في تفسيرِ غريبِ القرآن"، أو "مفرداتِ القرآن"، أو "ألفاظَ القرآن"، أو "كلماتِ القرآن"، أو غيرَ ذلك، وكلُّها تقصدُ نفسَ المقصدِ، وهو بيانُ غريبِ القرآن[29].

وممن ذُكر له فيه التدوين: زيدُ بنُ عليٍّ الذي تُنسب له الفرقةُ الزيديةُ، تُوفي سنة 120، وأبانُ بنُ تغلبَ الجُرَيريُّ الشيعيُّ، تُوفي سنة 141. يقول الدكتور مساعد الطيار: وقد حرصتُ على تتبّعِ أقوالِهما في كتبِ التفسير، فظفرتُ بنقلٍ قليلٍ جدًّا عنهما، وما كان عن أبانَ بنِ تغلبَ الجُريريِّ، فهو أقلُّ[30].

وهذا العلمُ ممّا أكثرَ اللغويونَ من التصنيفِ فيه، وممّن كتبَ منهم فيه: أبو فيد مؤرّخُ السدوسيُّ (ت 195)، والنضرُ بنُ شُميل (ت 204)، وأبو عبيدةَ معمرُ بنُ المثنى (ت 210)، والأخفشُ (ت 215)، وابنُ قتيبةَ الدينوريُّ (ت 276)، وغيرُهم[31].

ثالثًا: كتبُ مجازِ القرآن

يبدو أن التسميةَ بهذا العنوانِ كانت من سَبقِ أبي عبيدةَ معمرِ بنِ المثنى الليثيِّ (ت 210)، فكان من أوائلِ من كتبوا بهذا الاسمِ بالذات، فوضع كتابَه "مجازَ القرآن" على هذا النحو، وهو كتابُ لغةٍ وتفسيرِ مفردات، لا كتابُ بلاغةٍ وبيان. والدليلُ على ذلك أنه قد يُسمّى "غريبَ القرآن"، باعتبارِ ترادفِ "الغريب" و"المجاز" عندهم، كترادفِ "الغريب" و"المعاني"، وقد نصّ على تسميتِه بهذا الاسم (غريبُ القرآن) ابنُ النديم[32].

وقال ابنُ خيل الإشبيلي: وأولُ كتابٍ جُمع في غريبِ القرآنِ ومعانيه كتابُ أبي عبيدةَ معمرِ بنِ المثنى، وهو كتابُ "المجاز."

ISSN E: 3006-1466
ISSN P: 3006-1458
CONTEMPORARY JOURNAL OF SOCIAL SCIENCE REVIEW
CJSSR
CONTEMPORARY JOURNAL OF SOCIAL SCIENCE REVIEW
Vol.03 No.03 (2025)

وقد أيّد الزبيديُّ هذا الاتجاه، فقال: سألتُ أبا حاتم عن غريبِ القرآنِ لأبي عبيدةَ، الذي يُقال له "المجاز."

وهذانِ النصانِ يُؤيّدان عدمَ علاقةِ "مجازِ أبي عبيدة" بالمجازِ الاصطلاحيّ، حتى قال محقّقُه الدكتور سزكين: ومهما كان من أمرٍ، فإنّ أبا عبيدةَ يستعمل في تفسيرِه للآياتِ هذه الكلمات: "مجازُه: كذا"، و"تفسيرُه: كذا"، و"معناه: كذا"، و"غريبُه"، و"تقديرُه"، و"تأويلُه"، على أن معانيَها واحدةٌ أو تكاد.

ومعنى هذا أن كلمةَ "المجاز" عنده عبارةٌ عن الطريقِ التي يسلكها القرآنُ في تعبيراتِه، وهذا المعنى أعمُّ بطبيعةِ الحال من المعنى الذي حدّده علماءُ البلاغةِ لكلمةِ "المجاز" [33].

ولا أدلَّ على هذا المذهبِ من قولِ أبي عبيدةَ نفسه، وهو بإزاءِ تحريرِ "مجازِ القرآن": "وفي القرآنِ مثلُ ما في الكلامِ العربيّ من وجوهِ الإعراب، ومن الغريبِ والمعاني"[34].

فأبو عبيدةَ رحمه الله يقصدُ بـ"المجاز" معناه اللغوي.

وقد يقصدُ به أحيانًا الميزانَ الصرفيَّ، وقد يعني به نحوَ العربِ وطريقتَهم في التفسيرِ والتعبير، وهو الأعمُّ الأغلبُ في مرادِه، وإن اشتمل مجموعُ ما أفاضه "مجازُ القرآن" على جملةٍ من أنواعِ المجازِ الاصطلاحيّ[35].

وبعد هذا، يمكن أن نقول: إنّ كلمة "مجاز" إنّما هي تسميةٌ لغويّة، تعني التفسيرَ، فالمعرفةُ بأساليبِ العرب، ودلالاتِ ألفاظِها، ومعانِي أشعارِها، وأوزانِ ألفاظِها، ووجوهِ إعرابِها، وطريقِ قراءتِها، كلُّ ذلك سبيلٌ موصلةٌ إلى المعنى؛ فـ"مجازُ القرآن" يقصدُ أبو عبيدةَ به المعبرَ إلى فَهمِه، فالتسميةُ لغويّة، وليست اصطلاحية[36].

ثانيًا: مجازُ القرآن بإطاره البلاغي العام:

يبدو أن الجاحظَ (ت 255) هو أولُ من استعملَ المجازَ للدلالةِ على جميعِ الصورِ البيانيةِ تارةً، أو على المعنى المقابلِ للحقيقةِ تارةً أخرى، بل على معالمِ الصورةِ الفنيةِ المستخلصةِ من اقترانِ الألفاظِ بالمعاني.

فهو كمعاصريه يُعبّر عن جمهورِ الفنونِ البلاغية، كالاستعارةِ، والتشبيهِ، والتمثيلِ، والمجازِ نفسِه، يُعبّر عنها جميعًا بـ"المجاز"، ويتضحُ هذا جليًّا في أغلبِ استعمالاتِ الجاحظِ البلاغية، التي يُطلقُ عليها اسمَ المجاز، وقد انسحبَ هذا على المجازِ القرآنيّ لديه[37].

المراد بكتب مجاز القرآن الكريم:

يُستفادُ مما سبق أنّ للمجازِ مفهومَين:

مفهومٌ مرادٌ لكلمةِ "غريبِ القرآن"، أو يُرادُ به أساليبُ العربِ وطرقُهم في الكلامِ ووجوهُ الإعرابِ، ونحوُ ذلك، كما هو ظاهرٌ من صُنعِ أبي عبيدةَ في كتابِه المسمّى بـ"مجازِ القرآن" أو "غريبِ القرآن".

ومفهومٌ آخرُ، اصطلحَ عليه البلاغيّون والأصوليّون، وهو مفهومٌ مقابلٌ للحقيقة. والله أعلم.

وعلى هذا، فكتبُ "مجازِ القرآن" هي التي تتناولُ ما للغةِ العربِ من المجازاتِ في الكلام، من الاستعارةِ، والتمثيلِ، والتقديمِ والتأخير، وغيرها من أساليبِ العربيّة والعرب.

رابعًا: كتب الوجوهِ والنظائر:

هذا أسلوبٌ ونوعٌ من أساليبِ وأنواعِ التفسيرِ الموضوعي، وهو علمٌ نشأ على يدِ المفسّرِ مقاتلِ بنِ سليمانَ البلخيّ رحمه الله، المتوفى سنة 150، وكلُّ الذين كتبوا هذا العلمَ بعده عيالٌ عليه، فكتابُه أصلٌ معتمدٌ لهم، وغايتُهم أن يستدركوا وجهًا لم يقلْ به، أو نظيرًا يذكرونه[38].

ظهر لهذا العلمِ تسميتان: "الوجوه والنظائر"، و"الأشباه والنظائر"، والغالبُ منها التسميةُ الأولى، وفيما يلي تعريفُ هذا المصطلح:

تعريف الوجوه والنظائر:

معنى "الوجوه والنظائر" أن تكونَ الكلمةُ واحدةً، ذُكرتْ في مواضعَ من القرآنِ على لفظٍ واحد، وحركةٍ واحدة، وأُريدَ بكلِّ مكانٍ معنى غيرُ الآخر؛ فلفظُ كلِّ كلمةٍ ذُكرتْ في موضوعٍ نظيرٌ للفظِ الكلمةِ المذكورةِ في الموضعِ الآخر، هو "النظائر"، وتفسيرُ كلِّ كلمةٍ بمعنى غيرِ معنى الأخرى، هو "الوجوه."

إذًا: "النظائر" اسمٌ للألفاظ، و"الوجوه" اسمٌ للمعاني[39].

أو: "الوجوه" المعاني المختلفة للفظِ القرآني، و"النظائر" الآيات الواردةُ في الوجهِ الواحد[40].

المؤلفات في الوجوه والنظائر:

كان كتابُ مقاتلِ بنِ سليمانَ البلخيّ رحمه الله مَنهلًا للمؤلفينَ الذين ألّفوا في هذا الموضوع، ومن هذه المؤلفات:

ISSN E: 3006-1466
ISSN P: 3006-1458
CONTEMPORARY JOURNAL OF SOCIAL SCIENCE REVIEW
CJSSR
CONTEMPORARY JOURNAL OF SOCIAL SCIENCE REVIEW
Vol.03 No.03 (2025)

1- "الوجوه والنظائر في القرآن الكريم" لهارونَ بنِ موسى (ت 170).
2- لتصاريف" ليحيى بنِ سلام (ت 200هـ).
3- "تحصيلُ نظائرِ القرآن" للحكيمِ الترمذي (ت 320).
4- "وجوهُ القرآن" للحَيري (ت بعد سنة 430).
5- "الوجوه والنظائر لألفاظ كتاب الله العزيز" للدامغاني (ت 478).
6- "نُزهة الأعينِ النواظر في علم الوجوه والنظائر" لابنِ الجوزي (ت 597).
7- "كشفُ السرائر في معنى الوجوه والأشباه والنظائر" لابنِ عماد المصري (ت 887)[41].

الفرق بين كتب تأويل مشكل القرآن، وكتب تفسير غريب القرآن، وكتب مجاز القرآن، وكتب الوجوه والنظائر:

بعد هذا التفصيلِ الطويلِ نوعًا ما، يسهلُ الاطلاعُ على الفروقِ بين هذه الكتب، فلقد عُرف اسمُ كلِّ نوعٍ، ومادةُ كلِّ نوعٍ، فالمصطلحاتُ مختلفةٌ، والموادُّ التي تحويها هذه الكتبُ مختلفةٌ، وإن كانت الغايةُ متّحدة، وهي خدمةُ النصِّ القرآني.

فالفرقُ بين هذه الكتبِ يتّضحُ بجلاء، نظرًا للمادةِ التي يحويها كلُّ نوعٍ من أنواعِ التفسيرِ السابقة، وتفصيلُ ذلك فيما يلي:

كتب تأويل مشكل القرآن:

تتناولُ في طيّاتِها الشكوكَ التي تُثارُ حول القرآن، والمطاعنَ التي تُوجَّهُ نحوَه من تناقضٍ، ولحنٍ، وفسادِ نظم، واختلاف، وتعملُ هذه الكتبُ على دحضِ تلك الخزعبلاتِ والشكوك بالحُججِ، والبراهينِ، والأمثال، ولُغاتِ العرب، والأشكالِ التي يستوي في فَهمِها السامعون.

وسُمِّيتْ بـ"كتب تأويل مشكل القرآن"؛ لأنها تتناولُ مشكلَ القرآن من دونِ تفسيرٍ غريبِه غالبًا، والمشكلُ: هو الذي أُشكل، أي: دخلَ في شَكلِ غيره، فأشبهَه، وشاكلَه، فغَمُض، أو أُلبِس، أو خفي، فاحتيج إلى تأويلٍ.

كتبُ تفسيرِ غريبِ القرآنِ

وهي كتبٌ تتناولُ شرحَ غريبِ القرآنِ من دونِ تأويلِ مشكلِه في الغالب، فهي تأتي على ما يراه مصنّفوهَا من غريبِ ألفاظِ القرآنِ الكريمِ، وتفسيرِهَا تفسيرًا يتراوحُ بين القصرِ والطولِ والتوسطِ، مع إيرادِ ما يرونه لازمًا للتوضيحِ من شواهدَ من القرآنِ، أو القراءاتِ، أو الحديثِ، أو أقوالِ الصحابةِ، أو الشعرِ العربي، وما قد يتعلّقُ بالتوضيحِ من اشتقاقٍ أو إعرابٍ أو غيرِ ذلك.

كتبُ مجازِ القرآنِ

تتناولُ ما للغةِ العربِ من المجازاتِ في الكلامِ، ففيها الاستعارةُ، والتمثيلُ، والقلبُ، والتقديمُ، والتأخيرُ، والحذفُ، والتكرارُ، والتعريضُ، والكنايةُ، والإيضاحُ، ومخاطبةُ الواحدِ مخاطبةَ الجمعِ، وعكسُهُ، وبكلِّ ذلك نزلَ القرآنُ الكريمُ، ولذلك عَسُرَ نقلُ معانيه إلى الألسنةِ الأخرى؛ فالعجمُ لم يتسعوا في المجازِ اتساعَ العربِ.

كتبُ الوجوهِ والنظائرِ

تتناولُ تفسيرَ الكلمةِ الواحدةِ التي في القرآنِ الكريمِ بصورةٍ واحدةٍ في مواضعَ مختلفةٍ لمعانٍ مختلفةٍ، وهي نوعٌ من كتبِ المشتركِ اللفظيِّ والترادفِ، ولذا سمّى المبردُ كتابَهُ ما اتفقَ لفظُهُ واختلفَ معناهُ من القرآنِ.

وهذه الكتبُ، بفنونِهَا الأربعةِ، تُعتبرُ مَدًّا ورِفدًا لكتبِ التفسيرِ بالمادةِ العلميةِ المختلفةِ التي تحتاجُهَا، والله أعلم.

المطلبُ الثاني: النظائرُ التي سارَت على منوالِ كتابِ تأويلِ مشكلِ القرآنِ لابنِ قتيبةَ

لقد ذكرتُ سابقًا أنني أعرضُ الكتبَ المؤلفةَ في مشكلِ القرآنِ، وأعتني خصوصًا بكتابِ ابنِ قتيبةَ – رحمه الله –، ثم أتبعهُ بالذكرِ الكتبَ التي سارَت على منوالِه، وهذا أوانُ التفصيلِ في هذا الصددِ:

أولًا: الكتبُ التي سبقتْ كتابَ ابنِ قتيبةَ

ممن اعتنى بهذا العلمِ – وإن لم يُنسَبْ إليه تأليفٌ في ذلك – حَبرُ هذه الأمةِ عبدُ الله بنُ عباسٍ – رضي الله عنهما – حيثُ تكلَّمَ في موهِمِ الاختلافِ والتعارضِ، يظهرُ ذلك فيما أخرجهُ البخاريُّ عن سعيدِ بنِ جبيرٍ – رحمه الله – قال: قال رجلٌ لابنِ عباسٍ: إني أجدُ في القرآنِ أشياءَ تختلفُ علي...، ثم ساقَ الأثرَ كاملًا[42].

وممن ألّفَ فيه:

١ –مقاتلُ بنُ سليمانَ البلخيُّ المفسّرُ الحافظُ، تُوفّي سنةَ ١٥٠؛ فله كتابٌ باسم متشابهِ القرآنِ[43]، ولعلَّهُ أرادَ بالمتشابهِ المشكلَ؛ لأنه وردَ النقلُ

ISSN E: 3006-1466
ISSN P: 3006-1458
CONTEMPORARY JOURNAL OF SOCIAL SCIENCE REVIEW
CJSSR
CONTEMPORARY JOURNAL OF SOCIAL SCIENCE REVIEW
Vol.03 No.03 (2025)

عن مقاتلٍ في كتابِ التنبيهِ والردِّ على أهلِ الأهواءِ والبدعِ، وكان المنقولُ كلُّهُ حولَ موهِمِ الاختلافِ والتناقضِ[44].

٢ –الإمامُ سفيانُ بنُ عيينةَ تُوفِّي سنةَ ١٩٨، ذُكِرَ له كتابٌ اسمه جواباتُ القرآنِ، ولقد ذكرهُ ابنُ النديمِ في الكتبِ المؤلفةِ في معاني القرآنِ ومشكلِه ومجازِه[45].

٣ –محمدُ بنُ المستنيرِ قُطرب، له تصنيفٌ أسماه الردُّ على الملحدين في متشابهِ القرآنِ[46].

٤ –الإمامُ أحمدُ بنُ حنبلٍ تُوفِّي سنةَ ٢٤١، له كتابٌ الردُّ على الجهميةِ والزنادقةِ، وهذا وإن لم يكن تأليفًا مستقلًّا في هذا الموضوعِ، لكنه تكلَّمَ في أولِه عن الآياتِ التي تعلّقتْ بها الزنادقةُ، وهي من موهِمِ الاختلافِ والتناقضِ[47].

ثانيًا: كتابُ تأويلِ مشكلِ القرآنِ لابنِ قتيبةَ

لعلَّ أقدمَ كتابٍ وصلنا مطبوعًا هو هذا الكتابُ، وقد صنَّفَهُ الإمامُ ابنُ قتيبةَ – رحمه الله – بعد غريبِ القرآنِ، والنسخةُ التي بين يديّ مطبوعةٌ بتحقيقِ السيدِ أحمدَ صقر. ويطيبُ لي أن أُلخِّصَ ما قاله المحققُ في مقدمةِ تحقيقِه، وأعرّجَ على بعضِ ما كتبَ المؤلفُ في كتابِه العظيمِ، لنكونَ على بيّنةٍ من أمرِ هذا السِّفْرِ المباركِ.

الكلامُ على مقدمةِ المحقِّقِ، يتلخصُ في نقاطٍ تاليةٍ:

١ –تحدَّثَت المقدمةُ عن ابنِ قتيبةَ وأُسرتِه، ومشايخِه، وتلاميذِه، ومصنَّفاتِه السبعةِ والأربعين، وآراءِ العلماءِ بين مادحٍ وذامٍّ، والدفاعِ عمن ذمَّهُ أو انتقصَ منه، ووفاتِه.

٢ –تحدَّث عن كتابِ تأويلِ مشكلِ القرآنِ، فذكرَ سببَ تأليفِه، وفسَّرَ المتشابهَ والمشكلَ في ضوءِ عبارةِ ابنِ قتيبةَ نفسِه، وذكرَ أبوابَ الكتابِ، وتحدَّثَ عن كلِّ بابٍ بإيجازٍ.

٣ –تمَّ شرحُ خطَّتِه ومنهجِه الذي سارَ عليه في تحقيقِ الكتابِ.

كتابُ تأويلِ مشكلِ القرآنِ، وقد ضمَّنهُ المؤلفُ أمورًا عديدةً، منها:

١ –الكلامُ عن عجيبِ نظمِ القرآنِ في بعضِ الآياتِ، وتضمَّنَ بيانَ قصورِ العلمِ وسوءِ النظرِ في الطاعنين والجاهلين في فهمِ بعضِ الآياتِ.

٢ –ذكرَ ما خصَّ اللهُ العربَ به من العارضةِ والبيانِ، واتساعِ المجازِ، وأفردَ له بابًا.

٣ –تحدَّث عن الشعرِ الذي هو ديوانُ الأمةِ، وهو الحافظُ لآدابِها، ولأنسابِها، ولأخبارِها، وحارسُها الأمينُ.

٤ –تحدَّث عن الإعرابِ الذي هو حليةُ العربيةِ، والفارقُ – في معظمِ الأحوالِ – بين المعاني المختلفةِ.

٥ –ذكرَ ما قاله الطاعنون في كتابِ اللهِ، ثم تصدَّى للرَّدِّ القويِّ على شبهِهم وأوهامِهم.

٦ –ضمَّنَ كتابَهُ فنونَ الكلامِ العربيِّ من القولِ في المجازِ والاستعارةِ، والقلبِ، والحذفِ، والاقتصارِ، وتكرارِ الكلامِ، والزيادةِ فيه، والكنايةِ، والتعريضِ، ثم ذكرَ بابَ مخالفةِ ظاهرِ اللفظِ معناه، وهلمَّ جرًّا.

ثالثًا: الكتبُ التي سارَت على منوالِ كتابِ ابنِ قتيبةَ:

لا ريبَ أن كلَّ كاتبٍ لاحقٍ يستفيدُ من سابقِه ولو كانت الاستفادةُ قليلةً وفي حدودٍ ضيقةٍ، فكيفَ بكتابِ ابنِ قتيبةَ الذي هو أقدمُ وأروعُ ما وصلنا في هذا الفنِّ؟ فلا شكَّ أنه منارةٌ يستضيءُ بها كلُّ من تلا ابنَ قتيبةَ في هذا النوعِ من التأليفِ. وفيما يلي أذكرُ عددًا ممن ألّفوا بعدَه:

1– الحكيمُ الترمذيُّ محمدُ بنُ عليِّ بنِ الحسنِ تُوفِّي سنةَ ٢٨٥، ذكرَ له الإمامُ القرطبيُّ في تفسيرِه كتابًا اسمه مشكلُ القرآنِ[48].

2– المفضَّلُ بنُ سلمةَ بنِ عاصمٍ اللغويُّ والنحويُّ، قيل تُوفِّي سنةَ ٢٩٠، وقيل ٣٠٠، ذكرَ له ابنُ النديمِ ضياءَ القلوبِ من معاني القرآنِ وغريبِه ومشكلِه[49].

3– المحدثُ الفقيهُ سعيدُ بنُ محمدٍ الغسّانيُّ، أبو عثمان، ويُقال له ابنُ الحدّادِ، تُوفِّي سنةَ ٣٠٢، له كتابٌ اسمه توضيحُ المشكلِ في القرآنِ[50].

٤ –أبو بكرٍ ابنُ الأنباريِّ، محمدُ بنُ القاسمِ، تُوفِّي سنةَ ٣٢٨، له كتابٌ باسمِ المشكلِ في معاني القرآنِ، لكنه لم يُتمَّهُ[51].

٥ –ابنُ فورك، محمدُ بنُ الحسنِ الأنصاريُّ الأصبهانيُّ، أبو بكر، تُوفِّي سنةَ ٤٠٦، له كتابٌ اسمه مشكلُ القرآنِ[52].

٦ –مكيُّ بنُ أبي طالبٍ القيسيُّ، تُوفِّي سنةَ ٤٣٧، المقرئُ، الفقيهُ، الأديبُ، له كتابانِ في المشكلِ :مشكلُ إعرابِ القرآنِ، مطبوعٌ بتحقيقِ الدكتورِ حاتمِ الضامنِ، وتفسيرُ المشكلِ من غريبِ القرآنِ العظيمِ، مطبوعٌ بتحقيقِ هدى المرعشلي[53].

٧ –محمدُ بنُ أحمدَ بنِ مطرّفٍ الكنانيُّ، تُوفِّي سنةَ ٤٥٤، له كتابٌ اسمه القرطين، جمعَ فيه بين كتابِ تأويلِ مشكلِ القرآنِ، وكتابِ تفسيرِ غريبِ القرآنِ، وكلاهما لابنِ قتيبةَ، والكتابُ مطبوعٌ[54].

٨ –الفقيهُ الشافعيُّ، أبو المعالي عزيزي بنُ عبدِ الملكِ بنِ منصورٍ الجيليُّ المعروفُ بشيذلة، تُوفِّي سنةَ ٤٩٤، له كتابٌ اسمه البرهانُ في مشكلاتِ

ISSN E: 3006-1466
ISSN P: 3006-1458
CONTEMPORARY JOURNAL OF SOCIAL SCIENCE REVIEW
CJSSR
CONTEMPORARY JOURNAL OF SOCIAL SCIENCE REVIEW
Vol.03 No.03 (2025)

القرآنِ[55].

فهذه وغيرها من الكتبِ التي أُلِّفت في هذا الموضوعِ بعد كتابِ ابنِ قتيبةَ – رحمه الله – وأفادت منه[56].

وبيَّنَ السيدُ أحمدُ صقر، محقِّقُ كتابِ تأويلِ مشكلِ القرآنِ، أنَّ فضلَ السبقِ يعودُ إلى ابنِ قتيبةَ في عددٍ من الأمورِ، كالقولِ بردِّ المادةِ اللغويةِ إلى أصولِها المعنويةِ المشتركةِ؛ فهو أسبقُ من ابنِ جِنّي، وأستاذِه أبي عليٍّ الفارسيِّ، وأسبقُ من ابنِ فارسٍ، الذي ألَّفَ كتابَهُ مقاييسُ اللغةِ بناءً على جهودِ ابنِ قتيبةَ، إذْ رجعَ فيه ابنُ فارسٍ المعانيَ للفظِ الواحدِ إلى أصلٍ واحدٍ، وذكرَ أن مباحثَ كتابِ تأويلِ مشكلِ القرآنِ أوحتْ إلى ابنِ فارسٍ تأليفَ الصاحبيِّ في فقهِ اللغةِ كذلك[57]، والله أعلم.

المطلب الثالث: دراسة باب دخول بعض حروف الصفات مكان بعض.

في هذا الباب تناول ابن قتيبة –رحمه الله– الآياتِ التي نَابَتْ فيها بعضُ حروفِ الجرِّ عن بعضِها في المعنى، وقبل دراسةِ ما تعرَّضَ له ابنُ قُتيبةَ في هذا البابِ ينبغي أن يمهَّد له بمسألَتَيْن مختصرتين:

1- ما المقصودُ بحروفِ الصِّفاتِ؟ وما هي تَسْمِيَاتُها الأخرى؟

2- هل حروفُ الصِّفاتِ تَتَعَاقَبُ وتَتَنَاوَبُ في الاستعمَالِ؟

المسألة الأولى:

حروفُ الصفات تعني حروفَ الجرِّ وتسمَّى كذلك حروفَ الْخَفضِ، وحروفَ الإضافةِ، وحروفَ المعاني، والمصطلحُ الأعمُّ الأغلبُ الذي أُطلِقَ عليها عند أكثر أهل العلم هو: حروفُ الجرِّ[58]، ونُسِبَتْ هذه التَّسْمِيَةُ إلى البَصْرِيِّينَ، وسُمِّيت به لما يلي:

1- لأنها تَجُرُّ معاني الأفعالِ اللّازِمَةِ قبلَها إلى الأسماءِ بعدَها[59]، وهذا تعليلٌ دِلالِيٌّ[60].

2- سميت به لأجل عملها؛ لكونها تَجُرُّ الاسمَ بعدها، كما سُمِّيت حروفُ النصب وحروفُ الجزم؛ لكونها تَنْصِبُ وَتَجْزِمُ[61]، وهذا تعليلٌ لفظيٌّ ظاهريٌّ[62].

3- هذا المصطلح مأخوذ من جَرَّ فلانٌ الشَّيْءَ: إذا سَحَبَهُ؛ فسميت به لكونِ النُّطقِ بالكسرَةِ يُقَرِّبُ الحَنَكَ الأعلى من الحنك الأسفل، والشَّفةَ العليا من السُّفلى[63].

أمَّا تسميتُها بحروفِ الخَفْضِ فهي –أيضا– ذَكَرَها كثيرٌ من العلماء[64]، وهي تَسْمِيَةٌ كوفيَّةٌ كما صرَّح به غير واحدٌ[65]، وسميت بهذا الاسم لانخفاضِ اللِّسَان أو الحَنَك الأسفل عند النُّطْقِ بالكسرَة[66]، أو ميل الحنك إلى إحدى الجهتين[67]، وهذا الوجه يقارِبُ –إذا تحرَّجْنا أن نقُولَ: يُشَابِهُ أو يُمَاثِلُ– الوجهَ الَّذِي مرَّ في تسميتِها بحروفِ الجرِّ، والحقيقة أن الجر والخفض شيء واحد[68] إلا أن الأوَّل مصطلحٌ بصريٌّ، والأخير مصطلح كوفيٌّ كما شاع عند النحاة[69].

وتُسمَّى حروفَ الإضافةِ أيضا، وهذا اللَّقبُ أُطلِقَ عليه عند سيبويه وغيره[70]، وذكر بعضُهم أنه مُصْطَلَحٌ كُوفِيٌّ[71]، ولكنَّ ورودَه لدى سيبويه والمبرّد وغيرِهم من نحاة البصرة يؤيد أنه مصطلحٌ عامٌّ مشتركٌ بين المدرستين (البصرية والكوفية)، وهذا ما رآه د. عبد الله الخَثْرَان[72]، وسمِّيت حروفُ الجرِّ به لكونها تضيف وتوصِلُ معاني الأفعال إلى الأسماء، أي تربط بين معنى الفعل والاسم[73].

ومن أسماء حروفِ الجرِّ: حروفُ الصِّفاتِ، وهذه التسمية وردت عند الخليل والزَّجَّاجيِّ وغيرهما[74]، وهو مصطلح عند الفراء يقابله مصطلحُ حروف الجرِّ عند البصريِّينَ، والكسائيُّ يطلقُه على الظَّرْفِ[75]، وذكرَ الأُبَّذِيُّ أنها تسميةٌ كوفيَّةٌ[76]، وابنُ قُتَيْبَةَ –أيضا– آثَرَ هذه التسمية في بعض مؤلفاته[77].

وسُمِّيت حروف الجر بحروف الصِّفاتِ لما يلي:

1- لكونها تقع صفات لما قبلها من النكرات[78]؛ لأن الجار مع مجروره يكون صفة في المعنى لمتعلَّقِه[79].

2- لكونها تجري مَجْرَى الظُّروفِ[80].

3- لكونها تحدث صفةً في الاسم من ظرفية أو غيرها، فقولك: جلستُ في الدار، فـ"في" دلت على أن الدار وعاء للجلوس[81].

وأُطْلِقَ على حروف الجر اسم المورفيمات لدى بعضِ المحْدَثِينَ؛ لكونها أصغرَ وحدة لغوية ذات معنى[82]، ولكن بهذا التعليل يمكن إطلاق المورفيم على غيرها من حروف المعاني كـ"لامِ الأمرِ"، وهمزةِ الاستفهامِ، وواوِ العطف ونحوها؛ فتخصيصه بها نوع من التعسُّفِ.

ومن أسمائها: حروفُ المعاني، لكونها تفيد مَعَانٍ كالإلصاق، والاستعانة، والتشبيه، والمجاوزة، والتعدية ونحوها، أو توصل معاني الأفعال إلى الأسماء، ولكن يُلْحظ على هذه التسمية أن غيرَها من الأدوات يشاركها في ذلك؛ ولذا أدرجت حروفُ الجر في كتب حروف المعاني التي تحتوي عليها وعلى غيرها من أدوات المعاني، كالأزهية للهروي، ورصف المباني للمالقي، والجنى الداني للمرادي وغيرها؛ فإطلاق هذه التسمية على حروف الجر خاصة لا يخلو من

ISSN E: 3006-1466
ISSN P: 3006-1458
CONTEMPORARY JOURNAL OF SOCIAL SCIENCE REVIEW
CJSSR
CONTEMPORARY JOURNAL OF SOCIAL SCIENCE REVIEW
Vol.03 No.03 (2025)

النظر إلا إذا كان من باب إطلاق الكل على جزئه[83]، والله أعلم. ولقد ذكرت هذه التسمية في عدد من المصادر[84].

المسألة الثَّانية:

هل حروفُ الجرّ تَتَعَاقَبُ وتَتَنَاوَبُ في الاستعمَالِ؟ أعني هل يستعمل بعضُها مكانَ بعضٍ في المعنى؛ فيكون في بمعنى على، وعن بمعنى من، والباء بمعنى عن، والكاف بمعنى على...، أم كل واحد منها على معناه الخاص ولا يتعداه إلى غيره من معاني حروف الجرّ الأخرى؟ فهذه مسألة خلافية بين أهل العلم، وجملة الأقوال فيها – حسب اطلاع الباحث– ثلاثة، وقبل أن أسوقها أودُّ الإشارة إلى مَبْنَى الخِلافِ؛ وهو أنَّ حرف الجرَّ هل له معنى واحد أو أكثر؟ وإذا قيل بأن له معانٍ كثيرة؛ فهل استعماله في جميع تلك المعاني على وجه الحقيقة أم لكل حرف معنى حقيقي واحد واستعماله في بقية المعاني من قبيل المجاز؟

وبناء على الخلاف في الإجابة على هذين السؤالين أُختُلِفَ في تناوب حروف الجر وتعاورها في المعنى؛ فمن العلماء من يقول بتنويع معاني هذه الحروف، يعني لكل حرف منها معان عديدة، واستعمالُه في جميعها على وجه الحقيقة لا على سبيل المجاز، فاستعماله في المعنى الموضوع له حقيقة لغوية، ثم اشتهاره في بقية المعاني واستعماله فيها يكون من باب الحقيقة العرفيَّةِ؛ كما أن اللفظ الواحد يستعمل في معانٍ كثيرة على وجه الحقيقةِ من باب الاشتراكِ اللفظي[85].

وهذا رأي الكوفيّينَ[86]، وَوَافقَهم فيه ابنُ قتيبة[87] وابنُ مالكٍ[88]، وحسَّنَ مذهبَهم ابنُ هشامٍ؛ حيث وصف مذهبهَم بأنه أقلُّ تعسُّفًا[89]، واستحسنه من المحدَثينَ الأستاذ عباس حسن[90]؛ فهؤلاء يرون أنَّ حروفَ الجر يقع بعضُها مكان بَعْضٍ في المعنى؛ فيصحُّ أن تكون "في" بمعنى "على"، و"الباء" مكان "عن" أو العكس، و"اللام" مكان "على" كما في الآيات التي يأتي ذكرها في الدراسة، وهذا هو القول الأول في المسألة. ونُسِبَ هذا الرَّأيُ إلى المبرِّد كذلك وهذا يفهم من كلامه في "المقتضب"[91] لكن كلامه في "الكامل" يدل على التقييد، ولا يرى وضع حروف الجر بعضِها مكانَ بعضٍ في كل موطن على الإطلاق كما سيتضح.

ومن أهل العلم من يرى أن لكل حرف من حروف الجر معنًى خاصًّا، ولا يستعمل فيما عداه إلا على سبيل المجاز؛ إما بتأويلٍ يناسب المقام، أو تضمينِ فعلٍ معنى فعلٍ آخرَ يتعدى به في العادة، وإن لم يمكن التأويل أو التضمين فيحمل على الشُّذُوذِ، فمعنى "في" الحقيقي هو: الظَّرفية، واستعماله في غير الظرفية مجازي، والمعنى الحقيقي لحرفِ "الباء" هو: الإلصاق، واستعماله في غيره مجازٌ، و"على" في الحقيقة للاستعلاء، ويأتي لما عداه من باب المجاز.

وهذا رأيُ البصريّينَ[92]؛ فهم لا يرون تنويع المعاني لكل حرف على وجه الحقيقة، وما أوهمَ التَّناوُبَ فمُؤوَّلٌ أو مُضمَّنٌ معنى فعل آخر؛ ولذا لا يرون تعاقبَ حروف الجرّ بعضِها مكانَ بعضٍ قياسًا كما أنَّ هذا التناوُبَ لايقعُ في حروفِ الجزمِ وأَدَوَاتِ النَّصْبِ وغيرهما[93]، ومنهم مَن يُحاولُ أن يُرجِعَ بقية المعاني إلى المعنى الحقيقي بشيء من التأويل[94]، وهذا هو القول الثاني في المسألة.

وهناك قولٌ ثالثٌ يرى رأيًا وَسَطًا؛ وهو: أن حروف الجر تتناوَبُ إذا تقاربت المعاني كما يرى ابنُ السَّرَّاج[95]، أو تتعاقب هذه الحروف في موضعٍ دون آخر وليس في كل موضع، وهذا رأيُ ابنِ جِنّي[96]، ويفهم هذا القول من عبارة المبرّد في الكامل؛ حيث قال: " وحروف الخفض يبدَّل بعضُها من بعض، إذا وقع الحرفان في معنى في بعض المواضع"[97]؛ فهؤلاء لا يرفُضُونَ التَّناوُبَ على الإطلاقِ ولا يُثبتونَه مُطلقًا، بل يُثبتونَه إذا تقاربت المعاني وينكرونه إذا تباعدت؛ فالتَّنَاوُبُ في حروف الجرّ وارد ثابت ولكنه غير صالح في كل موطِنٍ، وهذا الذي يترجَّحُ لدى الباحث، لأنه لو أطلق الأمرُ ولم يقيَّد بتقاربِ المعاني لَجَازَ لك أن تقولَ: "زَيْدٌ فِي الفَرَسِ" وأنتَ تريد: عليه، و"رويتُ الحديثَ بِزَيدٍ" وأنت تريد: عنه وهلُمَّ جرًّا، ولو أجيز هذا لأدَّى إلى اضطرابٍ لُغَوِيٍّ غيرِ محصُورٍ، وإلى مشاكلَ لغويَّةٍ لا نهايةَ لها، وهذا الَّذِي قَوَّى به ابنُ جِنّي رأيَه[98]، وقد يُؤدِّي هذا التناوبُ –إذا أُطْلِقَ– إلى خلافِ المقصودِ؛ فمثلا لو أردتَّ أن تقولَ: رغِبتُ في التَّهَاوُنِ، ووَضَعْتَ "عَنْ" مكانَ "في" لأدَّى ذلك إلى خِلافِ مَقْصِدِكَ[99].

هذا، وفي ضوء هذا الخلاف بين البصريين والكوفيين يدرُسُ الباحثُ –كَأُنموذَجٍ– خمسَ آياتٍ من الآياتِ الَّتي أوردها ابنُ قتيبةَ في "بابِ دُخولِ بعضِ حروفِ الصِّفَاتِ مكانَ بَعْضٍ" كما يلي:

الآية الأولى: ﴿وَلَأُصَلِّبَنَّكُمْ فِي جُذُوعِ النَّخْلِ﴾.

تناول ابنُ قتيبةَ رحمه الله هذه الآيةَ الكريمةَ وفقَ مذهبِ الكوفيّينَ في نيابة حرفِ جرٍّ مكانَ آخَرَ؛ فذكر أنَّ "في" هنا بمعنى "على"[100]، مستشهِدًا بقولِ سُوَيدِ بنِ أبي كاهِلٍ:

هم صَلَبُوا الْعَبْدِيَّ فِي جِذْعِ نَخْلَةٍ ... فلا عَطَسَتْ شَيْبَانُ إلاّ بِأَجْدَعَا

أَيْ: على جِذْعِها، واستشهد –أيضا– بقولِ عنترةَ:

بَطَلٌ كأنّ ثِيابَه فِي سَرْحَةٍ ... يُحْذَى نِعالَ السِّبْتِ ليس بتَوْأَمِ

أَيْ: على سَرْحَةٍ، وهي شَجرةٌ عَظِيمَةٌ عالِيَةٌ. ورأى هذا الرأيَ كثيرٌ من أهل العلم[101].

ISSN E: 3006-1466
ISSN P: 3006-1458
CONTEMPORARY JOURNAL OF SOCIAL SCIENCE REVIEW
CJSSR
CONTEMPORARY JOURNAL OF SOCIAL SCIENCE REVIEW
Vol.03 No.03 (2025)

واحتجَّ هؤلاءِ –أيضًا– بأنَّ الصَّلْبَ يكونُ على الجِذْعِ ولا يكونُ في داخِلِ الجِذْعِ؛ فَالسِّياقُ اللُّغَوِيُّ –كذلك– يَدْعَمُ أنَّ "في" بمعنى "على" في هذه الآية الكريمة، واستدلُّوا –أيضًا– بما حكاه يونسُ عن العرب من قولهم[102]: نَزَلتُ في أبيكَ؛ أي: على أبيكَ، وبقولهم: لا يَدْخُلُ الخَاتَمُ في إِصْبَعِي، أي: عَلى إِصبَعِي[103].

ولكن خُولِفَ ابنُ قتيبةَ والكوفيُّونَ في قولِهم هذا؛ فضعَّفَه عَدَدٌ من أهلِ العلم كالزَّمخشريِّ، وابنِ يعيش، والرَّضِيِّ، وأبي حيَّانَ وغيرهم[104]؛ حيثُ قالوا: إنَّ "في" على معناه الأَصْلِيِّ الحقيقيِّ، وهو: الظَّرْفِيَّةُ، وليس بمعنى "على"؛ وذلك أنَّ المصلُوبَ –لشِدَّةِ تمكُّنِهِ في الجِذْعِ واشتمالِهِ عليهِ– شُبِّهَ بِالْحَالِّ في الشَّيْءِ؛ فصار الجِذْعُ كالْقَبْرِ للمَقْبُورِ فِيهِ، والوِعاءِ للمُوعَى؛ وكما أنَّ المظروفَ لشدَّة تمكنِّه في الظَّرفِ يكونُ فيهِ وليس عليه[105]، ولذا استعمالُ "في" هنا بمعناه الأصلي على سَبيلِ الاستعَارَةِ التصريحية التبعيَّة أَبْلَغُ وأروعُ؛ حيثُ شُبِّهَ الاستعلاءُ بالظَّرْفِيَّةِ؛ في شِدَّة تمكّنِ المصلُوبِ على الجِذْعِ؛ تَمكُّنَ المظروفِ في الظَّرفِ مبالغةً، ثم تُرك المشبَّهُ وذُكر المشبّهُ به استعارة[106]، ولو كان "في" بمعنى "على" لَفَاتَتْ هذه اللَّفتَةُ البَلاغيَّة الجميلةُ الَّتي تُشِيرُ إلى المبالغَةِ في الشَّدِّ والرَّبطِ التي يقتضيها المقام نظرا لتوكيد الفعل باللام ونونِ التوكيد في ﴿وَلَأُصَلِّبَنَّكُمْ﴾، والله أعلم.

والزَّرْكَشِيُّ –رحمه الله– ذكر وجهًا آخَرَ لترجيح معنى الظَّرفية في الآية؛ وهو: أن الصَّلْبَ لا يكون على رُؤوسِ الجُذُوعِ وفوقَهَا، بَل يُصلَب المصلُوبُ بِرَبطِهِ في وسطِ الجِذْعِ، ولذا "في" أحسنُ استعمالا من "على" في هذه الآية[107].

وأجاب هؤلاء عن البيتين السَّابقين –اللَّذَينِ استشهد بهما الكوفيون ومَن وافقهم– بأنه لا حجَّة لَهم فيهما؛ لكونِ الجِذْعِ قد صارَ للعبدِيِّ بمعنى المكان لاستقراره فيها، وكذلك السَّرْحَةُ صارت بمنزلة المكانِ لاستقرار ثِيَابِ البطَلِ فيها، فصلُح استعمال في بمعناه الحقيقي (الظَّرفية) في الموضعين كما تدخل "في" على الأمكنةِ، وما حكاه يونس فعلى حذف المضاف؛ أي: نَزَلتُ في كَنَفِ أبيكَ وظِلِّهِ[108]، وكذلك الخاتَمُ إذا دَخَلَ على الأَصْبع فهو فيه بلا شَكٍّ[109].

والخلاصة أن الكوفيين ومن وافقهم يرون أن "في" بمعنى "على" في هذه الآية الكريمة على وجه الحقيقة لا على سبيل المجاز، وهو الاستعلاء، لا الظرفية، وقولهم هذا لا شك في أنه أقلُّ تعسُّفًا وتكلُّفًا وناصره من المحدَثين الأستاذ عباس حسن أشدَّ المناصرَة؛ فذكر أنه مذهبٌ نفيسٌ وعمليٌّ سهلٌ، والأنسب الاكتفاء به، وهو بعيد من اللجوء إلى المجاز والتأويل...[110]، لكن الذي يظهر للباحث أنَّ ما ذهب إليه البصريُّونَ –من أنَّ "في" بمعنى الظَّرفيَّة على سبيل الاستعارة التبعية– أولى؛ لكونه يحتوي على فائدةٍ بلاغيَّةٍ منظورة في هذا المقام؛ لأنَّ مُراد فرعونَ: شِدَّةُ التَّعذِيبِ وإحكامُ الصَّلْبِ، ولا يوجد هذا الالتفات البلاغي في قول الكوفيين؛ مع أن القرآن الكريم أروعُ وأعلَى نموذَجٍ للبلاغةِ العربيَّة، ومنه تُستَمَدُّ وتُستَنبَطُ فُنونُها وأفنانُها وأسَالِيبُهَا؛ فرعايتها في معانيه أولى، والله أعلمُ.

الآيةُ الثَّانِيةُ: ﴿فَسْئَلْ بِهِ خَبِيراً﴾.

ذهب ابنُ قتيبةَ[111] –رحمه الله– وِفاقًا للأخفشِ[112] والكوفِيِّينَ[113] إلى أنَّ الباءَ في "بِهِ" بمعنى "عَنْ" لِلْمُجاوزَة، وإليه ذهب ابنُ الشَّجَرِيِّ في أَمَالِيهِ[114]، وابنُ مالكٍ في شرح التسهيل[115]؛ فمعنى ﴿فَسْئَلْ بِهِ خَبِيراً﴾ فَاسْأَلْ عنهُ خَبِيرًا، واستشهد هؤلاء بقولِ علقمةَ بن عَبَدَةَ:

فَإِنْ تَسْأَلُونِي بِالنِّسَاءِ فَإِنِّي ... بَصِيرٌ بِأَدْوَاءِ النِّسَاءِ طَبِيبُ

أَيْ: عَنِ النِّسَاءِ، وبقولِ ابنِ أَحْمَرَ:

تُسَائِلُ بِابنِ أَحْمَرَ مَنْ رَآهُ ... أَعَارَتْ عَيْنُهُ أَمْ لَمْ تَعَارَا؟

أَيْ: عَنِ ابْنِ أَحْمَرَ.

ومنهم من خَصَّ الباءَ بمعنى "عن" بعد السُّؤال؛ بدليل وقوعِ "عن" بعده[116]، كما في قوله تعالى: ﴿يَسْئَلُونَ عَنْ أَنْبائِكُمْ﴾، ومنهم من لم ير هذا التَّخصيص؛ فذكر أنَّ الباء تقعُ بمعنى "عَنْ" سواء وقع بعد السؤال كما في قوله تعالى: ﴿فَسْئَلْ بِهِ خَبِيراً﴾، وقولِه تعالى: ﴿سَأَلَ سَائِلٌ بِعَذَابٍ وَاقِعٍ﴾ أو لم تَقَعْ بعده كما في قوله تعالى: ﴿يَسْعى نُورُهُمْ بَيْنَ أَيْدِيهِمْ وَبِأَيْمانِهِمْ﴾ أيْ: عَنْ أَيْمَانِهِمْ[117].

وذَهَب البَصْرِيُّونَ وتبعهم الأستاذ أبو علي الشَّلُوبين إلى أنَّ البَاءَ في الآية الكريمة للسَّبَبِيَّة، وأنَّ الباءَ لا تأتي بمعنى "عن" أصلًا، فمعناها عندهم: فاسأل بسببه خبيرا، واستبعدَ هذا القولَ ابنُ هشَامٍ، وذكر أنه لا يقتضي قولُك «سألتُ بسببه» أن المجرور هو المسئول عنه[118]، مع أن المجرور في الآية هو المسؤول عنه[119]، ولكن اعتراض ابن هشام هذا مردود بما ذكره ابنُ عصفور: من أنّهم إذا جعلوا الباء للسبب، وحذفوا المسؤول عنه فلا بد من أن يكون في الكلام ما يدلّ على المحذوف، فقوله: فإن تسألوني بسبب النساء، معلوم أنَّ السؤال المسؤول عن النساء بدليل قوله: بصيرٌ بأدواءِ النساءِ طبيبٌ، وهكذا معنى الآية: كأنّه قال: إذا سألتَ بسببه عن شيء فقد وقعت بسؤالك على خبيرٍ به [120].

ومنهم مَن ضَّمَنَ الفعلَ (فَاسْأَلْ) معنى فعلٍ آخَرَ يتعدَّى بالباء، وهو: اِعْتَنِ به خبيرًا، أو اِهتَمَّ بِهِ خبيرًا، أو اطلُبْ بِهِ خبيرًا؛ فذكر معنى الآية على هذا التَّضْمِينِ[121]؛ لأن السؤالَ عن الشيءِ اعتناءٌ به كما قال المراديُّ[122]، أو السؤال طلبٌ في المعنى[123].

ISSN E: 3006-1466
ISSN P: 3006-1458
CONTEMPORARY JOURNAL OF SOCIAL SCIENCE REVIEW
CJSSR
CONTEMPORARY JOURNAL OF SOCIAL SCIENCE REVIEW
Vol.03 No.03 (2025)

ومنهم من يرى أنَّ الباء مع مجروره مُتعلِّقٌ مقدَّمٌ بـ"خبيرًا"، والمعنى: فَاسْأَلْ خَبيرًا بما ذُكِرَ[124] وخبيرا يكون صفة لله تعالى، أو يكون المعنى: فاسأل عن الله الخبراء به. يعني جبرئيل والعلماء[125].

وذكر الرَّضِيُّ وغيرُه أنَّ معنى الآية على التَّجْريد[126]، والتَّجْريدُ معنًى بلاغي عرفه البلاغيُّون بـ" أن ينتزع من أمر متَّصف بصفة أمر آخر مثله في تلك الصفة مبالغة لكمالها فيه، حتى كانه بلغ من الاتصاف بها مبلغا يصح أن ينتزع منه أمر آخر موصوف بتلك الصفة" [127]، وذكر ابنُ جِنِّي "أنَّ العرب قد تعتقد في الشيء معنى آخر من ذاته، كأنه حقيقتُه ومحصولُه، وذلك نحو قولِهم: لئن لقيتَ زيدًا لتلقَيَنَّ منه الأسدَ، ولئن سألتَه لتسئلَنَّ منه البحرَ؛ فظاهرُ هذا أنَّ فيه من نفسِه أسدًا وبحرًا، وهو عينُه هو الأسدُ والبحرُ لا أن هناك شيئًا منفصلًا عنه وممتازًا منه"[128]، وعلى هذا التَّجريدِ يكون معنى الآية: "فاسأل بسؤالك إيَّاه خبيراً؛ أي إذا سألته فقد سألت خبيراً عالماً، كما تقول: لقيت بزيد الأسد، أي لقيت الأسد بلقائي إياه"[129]، واستحسن هذا القولَ وجَوَّده ابنُ السِّيد البَطَلْيَوسِيُّ[130].

هذه خلاصةُ ما قيل من معاني الباء في هذه الآية الكريمة، وابنُ قتيبة لم يذكر منها إلا المجاوزة يعني أنها بمعنى "عن"، وهذا قولٌ ذكره غير واحد من أهل التفسير، والبحث –أيضًا– يميل إلى أنَّ الباءَ بمعنى "عن" وخبيرا هنا ليس من صفات الله عز وجل، بل المقصودُ به جبرئيل، أو النَّبِيُّ –صلَّى الله عليه وسلم– أو العلماءُ، أو القرآن الكريم، أو أهل الكتاب الذين اطلعوا على هذا الاسم في الكتب السماوية؛ يعني اسأل عن الرَّحمان الخبراءَ به، وهذا أنسبُ للمقام؛ لأن الكفار كانوا يجهلون الرحمان، ويقولون: ما الرحمن؟ كما في الآية التالية، وهذا معنى قول بعض المفسرين أن الخطاب في الظاهر للنبي –صلى الله عليه وسلم– والمرادَ به غيره[131]، ويؤيِّدُ هذا القولَ ما ذكره الزَّجَّاجُ من أنه يجوز الوقفُ والتَّمامُ على "العرش"، والابتداءُ من كلمةِ "الرحمنُ"، والله أعلَمُ.

الآيةُ الثَّالِثَةُ: ﴿وَمَا يَنْطِقُ عَنِ الْهَوَىٰ﴾.

هذه هي الآية الثالثة التي تناولها ابنُ قتيبةَ في هذا الباب، وذهب فيها إلى أنَّ "عَن" بمعنى الباء فيها، كما أن الباء كانت بمعنى "عَن" في الآية السابقة، فمعنى: ﴿وَمَا يَنْطِقُ عَنِ الْهَوَىٰ﴾: وما ينطِقُ بالهوى، يعني مستعينا بالهوى؛ فتكون "عن" للاستعانة كما أن الباء لها[132]، وهذا مذهبُ الكوفيِّينَ وغيرِهم[133]، وتبعَهم ابنُ الصَّائِغِ وابنُ مالكٍ والزَّرْكَشِيُّ في هذا الرَّأيِ[134]، ومن المحدثين الأستاذ عباس حسن[135].

واحتجَّ ابنُ قتيبةَ بقولِ العَرَبِ: رَمَيْتُ عنِ القَوْسِ، أي رَمَيْتُ بِالقَوْسِ.

وابنُ السِّيد البَطَلْيَوسِيُّ أبطلَ هذا الاحتجاج، وذكر أن "عن" في قول العرب السابق على معناه، وهو التجاوز؛ كقولك خرجت عن البلد. وهذا المعنى موجود في الرمي، لأن السهم يتجاوز القوس، ويسير عنها، وفي "رميت بالقوس" الباء على معناها وهو: الاستعانة، كما تقول: دفعت عن نفسي بالسَّيْفِ[136]؛ فكل حرف في "رميت عن القوس" و"رميت بالقوس" على بابه ومعناه وليس بدلا عن الآخر في المعنى عند البَطَلْيَوسِيِّ، ثمَّ ذكر أنَّ "عن" في الآية على بابها وعلى معناها، وليس على معنى الباء؛ فالمعنى عنده: "أنَّ نطقَه لا يَصْدُرُ عن هَوًى منه، إنَّما يَصْدُرُ عن وَحْيٍ"[137]، وبمثلِه رَدَّ أبو حيَّان ما احتجَّ به ابنُ قتيبة[138].

وسبقهُ إلى هذا الرَّأيِ الإمامُ الطَّبريُّ؛ إذ فسَّر ﴿وَمَا يَنْطِقُ عَنِ الْهَوَىٰ﴾ بـ "وما ينطقُ عن هواهُ"، وأوردَ قولَ مَن يرَى أن "عن" بمعنى الباءِ بصيغةِ التَّمريضِ (قيل) [139]، وإليه ذهب الرَّضيُّ حيث قال: والأولى أنها بمعناها، والجار والمجرور صفة للمصدر، أي: "نطقا صادرا عن الهوى"، غير أنه جعل "عن" للسببيَّةِ؛ كقولِكَ: قلتُ هذا عن عِلمٍ، أو عَن جَهلٍ؛ أي: قلتُ هذا بسببِ علمٍ أو بسببِ جَهْلٍ[140].

وعزا أبو حيَّانَ إلى البصريين أن "عن" في ﴿وَمَا يَنْطِقُ عَنِ الْهَوَىٰ﴾ باقية على معناها؛ لكون المعنى: "ما صَرَّفَ نطقَه عن الهَوَى"، أو بمنزلة قولك: أطعمتُكَ عن جُوعٍ؛ لأنه نفى– تعالى– عن رسوله – صلى الله عليه وسلم – أن يكون نطقه كنطقِ غيره الذين ينطقون عن الهوى، فهو كما تقول: ما تكلم عن حَرَجٍ"[141]، ونَسَبَ نحوَه تلميذُه ناظِرُ الجَيشِ إلى الخضراوي؛ فقال: والمعنى: لا يصدُرُ نطقُه إلا عن وحيٍ[142].

ورجَّحَ الزَّرْكشيُّ أن "عَن" بِمَعْنَى الْبَاءِ –كما ذهب ابنُ قتيبةَ وغيره– في نَحْوِ: ﴿وَمَا يَنْطِقُ عَنِ الْهَوَىٰ﴾، وردَّ قولَ من يرى أنها للمجاوزة بقوله: "وَقِيلَ لِلْمُجَاوَزَةِ لِأَنَّ نُطْقَهُ مُتَبَاعِدٌ عن الهوى متجاوز عَنْهُ، وَفِيهِ نَظَرٌ لِأَنَّهَا إِذَا كَانَتْ بِمَعْنَى الباء نفي عنه النطق في حَالَ كَوْنِهِ مُتَلَبِّسًا بِالْهَوَى وَهُوَ صَحِيحٌ، وَإِذَا كَانَتْ عَلَى بَابِهَا نُفِيَ عَنْهُ التَّعَلُّقُ حَالَ كَوْنِهِ مُجَاوِزًا عَنِ الْهَوَى فَيَلْزَمُ أَنْ يَكُونَ النُّطْقُ حَالَ كَوْنِهِ مُتَلَبِّسًا بِالْهَوَى وَهُوَ فَاسِدٌ"[143]. ولكنني أقول: لا يلزم من قولهم ما رآه الزَّركشي، بل بالعكس إذا نُفي تلَبُّسُ المنطوقِ بالهوى عند تجاوزه عن مَصْدَرِهِ فنفيُ تَلَبُّسِه بالهوى عند النُّطق من بابِ أولى، وهذا ما ذكره ابن القيم رحمه الله.

وعلى هذا إبقاء "عن" على معناها الحقيقي أشمل وأعمَّ؛ إذْ يدخل فيه قولُ مَن ذهب إلى أنها بمعنى الباء، حَسَبَما شرحه الإمامُ ابنُ القَيِّم رحمه الله بقوله: "ولم يقل: وما ينطق بالهَوَى؛ لأنَّ نَفْيَ نُطْقِهِ عن الهَوَى أبلغُ، فإنَّهُ يتضمَّنُ أنَّ نُطْقَهُ لا يصدُرُ عن هَوًى، وإذا لم يَصْدُر عن هَوًى فكيف ينطِق به؟ فتضمَّنَ نَفْيَ الأمرين: نَفْيَ الهَوَى عن مصدر النُّطق، ونَفْيَهُ عن النُّطْقِ نَفْسِهِ. فَنُطْقُه بالحقِّ، ومصدَرُهُ الهُدَى والرَّشَاد، لا الغَيُّ والضلالُ"[144]، وهذا هو الظاهر والراجح لدى الباحث وفاقا لما ذكره هذا الإمامُ الجليلُ رحمه الله.

ISSN E: 3006-1466
ISSN P: 3006-1458
CONTEMPORARY JOURNAL OF SOCIAL SCIENCE REVIEW
CJSSR
CONTEMPORARY JOURNAL OF SOCIAL SCIENCE REVIEW
Vol.03 No.03 (2025)

ومن تأمل هذه النماذج الثلاثة المقتضبة، تجلّى له الأسلوب اللغوي لابن قتيبة؛ فرغم اشتهاره بجمعه بين المدرستين: البصرية والكوفية، وموازنته بين النزعتين، إلا أن العرض الموجز يُظهر ميله الأوضح إلى النحو الكوفي الوصفي، أكثر من انحيازه إلى النحو البصري المعياري ذي الطابع التقعيدي؛ فهو يفسر الألفاظ بما هو أيسر مأخذاً، وأقرب معنى، بعيدًا عن التكلّف والتعسّف، على نحو ما درج عليه نحاة الكوفة، ولا يركن إلى التأويلات التي يلجأ إليها البصريون مراعاةً للأسرار البلاغية الدقيقة.

الخاتمة

بعد هذا الشوط الذي قطعته في الكتابة عن موضوع مشكل القرآن الكريم وغريبه ومجازه وصلت إلى عدة أمور:

1- إن كتبَ مشكلِ القرآن وغريبِه ومجازِه وكتبِ الوجوه والنظائر مختلفة في المادة والمصطلح وقد أدرك لغويُّونا الفرق بين هذه المصطلحات، ومما يدلنا على ذلك صنيعُ ابن قتيبة –رحمه الله–؛ حيث ألف في كل نوع من الغريب والمشكل، كتابا مستقلا.

2- هذه الكتب، وإن اختلفت في المادة والمصطلح إلا أن هدفها واحد، وهو خدمة النص القرآني بصور عديدة كما لاحت لنا في الصفحات السابقة.

3- تعددت جهود علمائنا القدامى في هذا الصدد فألفوا كتبا كثيرة حسب حاجات الناس إلى هذا النوع من التأليف في التفسير كما مر معنا في كل نوع، بعض النماذج.

4- إن كتاب ابن قتيبة رحمه الله، كتاب متعدد القضايا، منوَّع المسائل وهو أقدم ما بين أيدينا من كتب "مشكل القرآن"، وفيه اعتناء كبير بالجانب اللغوي وعناية فائقة بضروب الكلام العربي وفنونه من المجاز والاستعارة والكناية.

5- كتب غريب القرآن تؤلف لسدِّ حاجة الناس إلى فهم المعاني، وكتب مشكل القرآن ألفت ردا على الطاعنين ومثيري الشكوك والشبه في كتاب الله، أما كتب الوجوه والنظائر؛ فجاءت دليلا واضحا على صفاء هذه اللغة المباركة الكريمة وسعة أفقها ورحب ميدانها وتعدد استعمالات لفظة واحدة في شتى معانيها.

6- عرف ابن قتيبة رحمه الله بأنه في النحو بغداديُّ المذهب الذي ينماز بانتقاء ما هو الراجح من المذهبين البصري والكوفي؛ إلا أن ميله إلى النحو الوصفي الكوفي الميسر أكثر وأوضح، وهذا ما ترجَّح لدى الباحث في ضوء دراسة "باب دخول بعض حروف الصفات مكان بعض".

الهوامش:

(1) ينظر: مقاييس اللغة 204/3.
(2) ينظر: تأويل مشكل القرآن 145.
(3) ينظر: الزَّاهر 135/2.
(4) ينظر: تهذيب اللغة 25/10.
(5) ينظر: التعريفات 215.
(6) ينظر: تاج العروس 276/29.
(7) ينظر (بتصرف يسير): مشكل القرآن الكريم لعبد الله المنصور 50.
(8) ينظر: مشكل القرآن الكريم لعبد الله المنصور (53-54).
(9) ينظر: مشكل القرآن الكريم لعبد الله المنصور (53-54).
(10) ينظر: البرهان في علوم القرآن 176/2.
(11) ينظر: البرهان في علوم القرآن 193/2-200.
(12) ينظر: الإتقان في علوم القرآن 79/3.
(13) ينظر: معترك الأقران 72/1.
(14) ينظر: الزِّيادة والإحسان 134/5.
(15) ينظر: الزِّيادة والإحسان 196/5.
(16) ينظر: الأحاديث المشكلة الواردة تفسير القرآن الكريم 18/1.

ISSN E: 3006-1466
ISSN P: 3006-1458
CONTEMPORARY JOURNAL OF SOCIAL SCIENCE REVIEW
CJSSR
CONTEMPORARY JOURNAL OF SOCIAL SCIENCE REVIEW
Vol.03 No.03 (2025)

(17) ينظر: الأحاديث المشكلة الواردة تفسير القرآن الكريم 18/1.

(18) ينظر: كتاب العين 411/4.

(19) ينظر: المفردات في غريب القرآن 604/1.

(20) ينظر: علم غريب القرآن الكريم 19/1.

(21) ينظر: غريب الحديث 70/1.

(22) ينظر: التفسير اللغوي للقرآن الكريم 328/1.

(23) ينظر: البرهان 291/1.

(24) ينظر: التفسير اللغوي 328/1، وللاستزادة من تعريفاته الاصطلاحية ينظر: علم غريب القرآن الكريم 21/1-26.

(25) ينظر: إعجاز القرآن والبلاغة النبوية 71.

(26) ينظر: مقدِّمة تحفة الأريب بما في القرآن من الغريب 3/1.

(27) ينظر: التفسير اللغوي 329/1.

(28) ينظر: التفسير اللغوي 329/1-332.

(29) ينظر: علم غريب القرآن الكريم 32/1.

(30) ينظر: أنواع التصنيف المتعلقة بتفسير القرآن الكريم 82/1.

(31) ينظر: أنواع التصنيف المتعلقة بتفسير القرآن الكريم 84/1. وحسب اطلاعي أحسنُ مَن جمع مؤلَّفاتِ غريبِ القرآنِ هو: إبراهيم بن عبد الرحيم حافظ حسين، وذلك في كتابه الماتع: (علم غريب القرآن الكريم، مراحله ومناهجه وضوابطه).

(32) ينظر: الفهرست 54/1.

(33) ينظر: مقدمة مجاز القرآن 19/1.

(34) ينظر: مجاز القرآن 8/1.

(35) ينظر: مجاز القرآن خصائصه الفنية وبلاغته الإعرابية 17/1.

(36) ينظر: مجاز القرآن خصائصه الفنية وبلاغته الإعرابية 17/1.

(37) ينظر: مجاز القرآن خصائصه الفنية وبلاغته الإعرابية 17/1.

(38) ينظر: أنواع التفسير المتعلقة بتفسير القرآن الكريم 119/1.

(39) ينظر: مقدمة أ. د. حاتم الضامن لكتاب "الوجوه والنظائر" 8/1.

(40) ينظر: أنواع التصنيف المتعلقة بتفسير القرآن الكريم 121/1.

(41) ينظر: دراسات في التفسير وعلوم القرآن 72/1 و73، ومقدمة الوجوه والنظائر 8/1 و9.

(42) ينظر: صحيح البخاري، كتاب التفسير، سورة حم السجدة (فصلت) 127/6.

(43) ينظر: طبقات المفسرين للداودي 331/2.

(44) ينظر: التنبيه والرد على أهل الأهواء والبدع 70/1 و71.

(45) ينظر: الفهرست 54/1.

(46) ينظر: أنواع التصنيف المتعلقة بتفسير القرآن الكريم 100/1، ومشكل القرآن الكريم 28/1.

(47) ينظر: الرد على الجهمية والزنادقة 58/1-100.

(48) ينظر: الجامع لأحكام القرآن 43/15.

(49) ينظر: الفهرست 54/1.

(50) ينظر: الأعلام 100/3.

(51) ينظر: طبقات المفسرين 229/2.

(52) ينظر: معجمُ البلدان (أُقْليش) 237/1.

(53) ينظر: مشكل القرآن الكريم 31/1.

ISSN E: 3006-1466
ISSN P: 3006-1458
CONTEMPORARY JOURNAL OF SOCIAL SCIENCE REVIEW
CJSSR
CONTEMPORARY JOURNAL OF SOCIAL SCIENCE REVIEW
Vol.03 No.03 (2025)

(54) ينظر: مشكل القرآن الكريم 31/1.

(55) ينظر: كشف الظنون 241/1.

(56) للاستزادة من كتب مشكل القرآن الكريم ينظر كتاب عبد الله المنصور: مشكل القرآن الكريم 26/1-37؛ فقد ذكر قائمة طويلة في هذا الموضوع.

(57) ينظر: مقدمة تأويل مشكل القرآن 57/1-58.

(58) ينظر: اللُّمع 72/1، وملحة الإعراب 22/1، واللباب للعكبري 352/1، وشرح الكافية الشافية 780/2، وتوضيح المقاصد 124/1.

(59) ينظر: ضياء السالك إلى أوضح المسالك 262/2.

(60) النحو العربي 209/4.

(61) ينظر: الحدود في علم النحو 438/1، ضياء السالك إلى أوضح المسالك 262/2.

(62) النحو العربي 209/4.

(63) ينظر: أوضح المسالك 3/3.

(64) ينظر:علل النحو 206/1، والأصول في النحو 445/1، والحمل في النحو 304/1، والمقتضب 57/3، واللامات 65/1، ونتائج الفكر 50/1.

(65) ينظر: الإنصاف 136/1، والحدود في علم النحو 438/1.

(66) ينظر: الحدود في علم النحو 438/1.

(67) ينظر: الإيضاح في علل النحو 93.

(68) ينظر: الأصول في النحو 204/1 و205.

(69) ينظر: مصطلحات النحو الكوفي 121.

(70) ينظر: الكتاب 496/3، والمقتضب 136/4، والخصائص 72/1، وإسفار الفصيح 477/1.

(71) ينظر: التصريح 630/1.

(72) ينظر: مصطلحات النحو الكوفي 124.

(73) ينظر: الخصائص 72/1، والتصريح 630/1.

(74) ينظر: العين 856/3، وحروف المعاني والصفات 77/1، وغريب الحديث للخطابي 619/3.

(75) ينظر: المصطلح النحوي 177 و178.

(76) ينظر: الحدود في علم النحو 438/1.

(77) ينظر: تأويلُ مشكلِ القرآن 507، وأدب الكاتب (أدب الكتَّاب) 392.

(78) ينظر: النَّظْمُ المُسْتَعْذَبُ 191/2، وشرح المفصل 454/4، والمصطلح النحوي 177 و178.

(79) ينظر: دائرة معارف الأسرة المسلمة 416/7.

(80) ينظر: شرح المفصل 85/3.

(81) ينظر: التذييل والتكميل 115/11، والتصريح 630/1، والهمع 414/2.

(82) ينظر: معاني حروف الجر في القرآن الكريم 5.

(83) ينظر: الكليَّات معجم في المصطلحات 394/1 و395، وأثر نيابة حروف الجر 40.

(84) ينظر: حروف المعاني والصفات 87/1، والمنصف 411/1، والجنى الداني 96.

(85) ينظر: النحو الوافي 414/2.

(86) ينظر: الجنى الدَّاني 46.

(87) ينظر: تأويل مشكل القرآن 507/1.

(88) ينظر: ارتشاف الضَّرَب 1725/4.

ISSN E: 3006-1466
ISSN P: 3006-1458
CONTEMPORARY JOURNAL OF SOCIAL SCIENCE REVIEW
CJSSR
CONTEMPORARY JOURNAL OF SOCIAL SCIENCE REVIEW
Vol.03 No.03 (2025)

(89) ينظر: مغني اللبيب 151/1، وأوضح المسالك 4/1.
(90) ينظر: النحو الوافي 414/2.
(91) ينظر: المقتضب 319/2.
(92) ينظر: الجنى الدَّاني 46/1، ومغني اللبيب 150/1، وأوضح المسالك 18/3، والتصريح 673/1، والهمع 463/2.
(93) ينظر: مغني اللبيب 111/1.
(94) ينظر: الجنى الداني 315 و316، وتناوب حروف الجر في لغة القرآن 8.
(95) ينظر: الأصول في النحو 414/1.
(96) ينظر: الخصائص 310/2.
(97) ينظر: الكامل 73/3.
(98) ينظر: الخصائص 310/2.
(99) ينظر: تناوب حروف الجر في لغة القرآن 13.
(100) ينظر: تأويل مشكل القرآن 507، وأدب الكاتب 394.
(101) ينظر: الوجوه والنظائر 70، والعين 221/8، ومجاز القرآن 233/2، والغريب المصنف 694/3، وحروف المعاني والصفات 45.
(102) ينظر: الصحاح 2458/6.
(103) ينظر: أدب الكاتب 394، والغريب المصنف 694/3،.
(104) ينظر: المفصل 381، وتوجيه اللُّمَع 231، وشرح المفصل 472/4، وشرح الرَّضي على الكافية 279/4،
(105) ينظر: الكامل 73/3، وشرح اللُّمَع 229، والصَّاحبي 114، والارتشاف 1726/4، وعمدَةُ الحُفَّاظ 314/1.
(106) ينظر: تحقيق الفوائد الغياثية 750/2، وعلوم البلاغة البيان والمعاني والبديع 276، والتحرير والتنوير 265/16.
(107) ينظر: البرهان في علوم القرآن 176/4.
(108) ينظر: شرح جملِ الزَّجَّاجي لابن عصفور 512/1، والتَّذييل والتكميل 212/11
(109) التَّذييل والتكميل 212/11، وتمهيد القواعد 2961/6.
(110) ينظر: النحو الوافي 542/2 و543.
(111) ينظر: تأويل مشكل القرآن 508، وأدب الكاتب 397.
(112) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك 152/3، وروح المعاني 38/10.
(113) ينظر: الارتشاف 1698/4، والتذييل 196/11، والهمع 2/ 337.
(114) ينظر: أمالي ابن الشجري 6/2 .
(115) ينظر: شرح التسهيل 152/3.
(116) ينظر: حروف الجر دلالاتها وعلاقاتها 31.
(117) ينظر: مغني اللبيب 104/1، والإتقان 216/2.
(118) ينظر: مغني اللبيب 104/1، وتمهيد القواعد 2949/6، وحاشية الصَّبَّان 331/2.
(119) ينظر: شرح الدماميني على المغني 387/1.
(120) ينظر: شرح جمل الزَّجَّاجي 497/1.
(121) ينظر: شرح جمل الزَّجَّاجي 497/1، وتمهيد القواعد 2949/6، وحاشية الشهاب 241/8، وحروف الجر دلالاتها وعلاقاتها 31.
(122) ينظر: توضيح المقاصد 759/2.
(123) ينظر: حروف الجر دلالاتها وعلاقاتها 28.
(124) ينظر: التفسير البسيط 55/16، وتمهيد القواعد 2949/6.
(125) ينظر: دراسات لأسلوب القرآن الكريم 17/2.
(126) ينظر: تمهيد القواعد 2949/6.

ISSN E: 3006-1466
ISSN P: 3006-1458
CONTEMPORARY JOURNAL OF SOCIAL SCIENCE REVIEW
CJSSR
CONTEMPORARY JOURNAL OF SOCIAL SCIENCE REVIEW
Vol.03 No.03 (2025)

(127) أنوار الربيع: 153/6، ونهاية الارب: 156/7.

(128) الخصائص 475/2.

(129) الاقتضاب 272/2 .

(130) ينظر: الاقتضاب 272/2 .

(131) ينظر: التفسير البسيط 555/16، وزاد المسير 99/6.

(132) ينظر: الارتشاف 1728/4.

(133) ينظر: مجاز القرآن 236/2، وأدب الكاتب 399، وتأويل مشكل القرآن 509، وتفسير الطبري 498/22، وتفسير السمرقندي 358/3، والأزهية 95، والنكت للمجاشعي 468، والإبانة في اللغة العربية 364/1، وأمالي ابن الشجري 2611، والتذييل 221/11.

(134) ينظر: اللَّمحَة في شرح الْمُلْحة 233/1، والتذييل 221/11، والبرهان 287/4.

(135) ينظر: النحو الوافي 514/2.

(136) ينظر: الاقتضاب 272/2.

(137) الاقتضاب 274/2.

(138) ينظر: التذييل والتكميل 222/11 و223.

(139) ينظر: تفسير الطبري 498/22 .

(140) ينظر: شرح الرضيّ على الكافية 321/4.

(141) التذييل والتكميل 222/11 و223، وهذا المعنى الأخير نسبه ناظِرُ الجيشِ إلى ابنِ أبي الربيع، ينظر: تمهيد القواعد 2970/6.

(142) ينظر: تمهيد القواعد 2970/6.

(143) البرهان 287/4.

(144) التبيان في أيمان القرآن 366.